المقاربة الروسية للأزمة اليمنية والأمن القومي الخليجي

د. أحمد طاهر
باحث متخصص فى الشئون الروسية

مقدمة

لم تكن روسيا بعيدة عن الملف اليمني منذ الاطاحة بالرئيس السابق على عبد الله صالح في العام ٢٠١١، إذ كانت إحدى الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية والمراقبة لتنفيذها، بل كانت لها مقاربات عدة لحل الازمة اليمنية اتساقا مع الاجماع الدولى المتمثل فى ضرورة استعادة الدولة الوطنية وحماية الشرعية اليمنية، فكان لها دورا مهما فى دعم حكومة الرئيس اليمنى " عبد ربه منصور هادى" لتمكينها من حل كثير من المشكلات المجتمعية التى واجهتها، انطلاقا من موقفها الداعم للحكومة الشرعية، إذ صوتت روسيا في عام ٢٠١٤ لصالح أربعة قرارات أممية بشأن اليمن، بما فيها قرار فرض عقوبات على قيادات حوثية وعلى الرئيس السابق "علي عبد الله صالح". كما أيدت موسكو في مجلس الأمن القرار رقم ٢٢١٦ الذي صدر في أبريل ٢٠١٥ والذى يمنح الشرعية الدولية للتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية للتدخل في اليمن بناء على طلب من الحكومة الشرعية لمواجهة الانقلاب الحوثيي.

وقد استمرت موسكو على ذات السياسة حتى اليوم، وهو ما أكد عليه القائم بأعمال السفير الروسي في اليمن "اندريه تشيرنوفول" فى يوليو ٢٠١٨ بقوله إن: "موقف الحكومة الروسية ثابت في دعم الحكومة الشرعية ودعم الحل السياسي في اليمن بما يعيد الاستقرار والأمن ويمكّن من تجاوز الأزمة الإنسانية القائمة".

وفى ضوء ذلك يستعرض هذا التقرير الدور الروسى فى الازمة اليمنية من خلال الكشف عن طبيعة هذا الدور ودوافعه واهم المقاربات التى طرحتها روسيا لحل الازمة، وذلك من خلال ثلاثة محاور على النحو الآتى:

أولا - اليمن فى الاستراتيجية الروسية ... الاهمية والمكانة:

ليست مصادفة أن تولى روسيا اهتماما بالأزمة اليمنية منذ اندلاعها فى عام ٢٠١١، إذ حرصت روسيا على أن يكون لها تواجدا مستمرا فى غالبية جوانب الازمة وتفاصيلها، وهو ما يمكن ارجاعه إلى عاملين:

الأول، العلاقات الروسية اليمنية، والتى تمتد إلى ما يقرب من ٩٠ عاماً، إذ ترجع بجذورها إلى عام ١٩٢٨ وتحديدا فى الاول من نوفمبر حينما جرى التوقيع على أول اتفاقية صداقة وتجارة بين الاتحاد السوفيتي والمملكة المتوكلية – حينها – وذلك قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. كما كانت اليمن أول دولة عربية تقيم علاقات سياسية مع الاتحاد السوفييتي سابقاً. ورغم أن أول اتفاقية بين البلدين كانت في ١٩٢٨، إلا أن العلاقات الدبلوماسية بينهما بدأت في عام ١٩٥٥. وقد استمرت هذه العلاقات خلال عهد الرئيس السابق "على عبد الله صالح"، إذ لم يختلف الامر مع انهيار الاتحاد السوفيتى، حيث اعلنت اليمن في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٩١ رسمياً اعترافها بروسيا الاتحادية بصفتها الوريثة الشرعية للاتحاد السوفيتي السابق، ويضمن ذلك الاعتراف بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية السارية المفعول، وهو ما ساعد على تفاهم مشترك فى تعزيز علاقات البلدين خاصة مع وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة فى روسيا عام ٢٠٠٠ وسعيه لاستعادة دور ورسيا خارجيا، وقد تجلى ذلك فى المنطقة العربية من خلال تعزيز علاقاتها مع شركاء الامس ومن بينهم اليمن، ومع وقوع احداث ٢٠١١ كانت روسيا – كما سبق الاشارة– حريصة على

تواجدها المستمر، وهو ما تجلى بوضوح فى مواقفها الداعمة للشرعية اليمنية المرتكزة على المرجعيات الأساسية الثلاث المتمثلة في؛ المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وخاصة القرار رقم ٢٢١٦، وكذلك فى استقبالها للرئيس اليمني "عبدربه منصور هادي" لموسكو في ٢ ابريل ٢٠١٣، ولقاءه بالرئيس فلاديمير بوتين، إذ مثلت واحدة من محطات العلاقات البناءة والايجابية بين البلدين، وهو ما تحقق عقب تلك الزيارة التي أثمرت عن تعاون كبير بينهما، حيث تعهد الرئيس الروسى خلالها بتقديم مساعدات متعددة الجوانب لليمن.

الثاني، النظرة الروسية التى يحملها الرئيس الروسى "بوتين" فى ضرورة الوصول إلى المياه الدافئة كحلم روسي قديم لحماية مصالحه فى الممرات البحرية ذات الاهمية الاستراتيجية، ولعل الاهمية الجيوبوليتكية التى يمثلها البحر الاحمر، تجعل الدب الروسى فى حاجة ماسة الى التواجد فى تلك المنطقة وتحديدا عند باب المندب، وهو ما كشفته تصريحات بعض المسئولين الروس، إذ سبق أن أعرب مسئول عسكرى روسي فى نقاش علني لأول مرة في يناير ٢٠٠٩، عن اهتمام بلاده بإنشاء قاعدة عسكرية على مقربة من مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية، والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. وقد تجدد الحديث عن بناء هذه القاعدة بصورة دورية باعتبارها هدفاً استراتيجياً روسياً بعيد المدى في اليمن، كان أخرها ما دعا إليه القائد السابق لسلاح البحرية الروسي "فليكس غروموف" فى اغسطس ٢٠١٧ بضرورة العمل على إنشاء قاعدة بحرية روسية على مقربة من الطرقات التجارية في خليج عدن، وقد وصف معهد الدراسات الشرقية في موسكو جزيرة سقطرى بأنها المكان المثالي لبناء قاعدة روسية في اليمن، ومن الجدير بالذكر أن اهمية انشاء هذه القاعدة لا

يقتصر فحسب على ابعادها العسكرية والاستراتيجية، وإنما تحمل ابعادا اقتصادية تستهدف توسيع النفوذ الروسى فى شرق القارة الافريقية بهدف التخفيف من تداعيات العقوبات الامريكية الاوروبية المفروضة على روسيا، إذ أنه من ضمن ما تسعى إليه الخطة الروسية من تمددها فى تلك المنطقة هو زيادة حجم التجارة الروسية إلى دول المنطقة عبر انشاء مراكز لوجستية فى منطقة القرن الافريقى كما اعلن عن ذلك وزير الخارجية الروسى فى سبتمبر ٢٠١٨ عن نية بلاده إنشاء مركز لوجستي على مقربة من مرفأ روسي أساسي في إريتريا، فضلا عن سعيه لإنشاء قاعدة بحرية في أرض الصومال، بما يعزز من وصوله إلى ميناء بربرة الاستراتيجي في أثيوبيا. فى ضوء ذلك كله تبرز أهمية القاعدة العسكرية فى اليمن كنقطة ربط مهمة مع دول الخليج العربى.

ولكن رغم هذه الاهمية التى تحظى بها اليمن فى السياسة الروسية إلا أن روسيا تدرك جيدا أن انغماسها الكامل فى الازمة اليمنية بشكل مباشر يمكن أن يؤدى إلى اثارة ردود افعال تهدد المصالح الروسية فى ملفات أخرى اكثر اهمية لها، وذلك من جانب الاطراف المعنية مباشرة بالأزمة اليمنية. ولذا، يمكن تلخيص السياسة الروسية بشأن اليمن في ثلاثة اهداف، هم:

- التأكيد على حفظ السيادة ووحدة التراب اليمني.
- المطالبة بإيقاف فوري للغارات الجوية.
- استئناف الحوار من أجل حل الازمة

وفى ضوء تلك الاهداف، حددت روسيا لنفسها خطوات تحركها، تمثلت فيما يأتى:

- الاتصال بجميع الاطراف اليمنية المتحاربة لإيجاد حل سياسي للازمة.
- السعي لإرساء وقف إطلاق النار عبر مجلس الامن الدولي.

ثانياً - الدور الروسى فى الأزمة اليمنية... الطبيعة والحدود:

فى إطار السعى الروسى للحفاظ على دورها فى اليمن ومحاولاتها المستمرة فى تلافى ما جرى بشأن الازمة الليبية حينما اعطت لحلف شمال الاطلنطى الانفراد بليبيا وفقا لقرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣ لسنة ٢٠١١، حرصت روسيا كما سبق الاشارة إلى التواجد بشكل دائم فى الازمة اليمنية من خلال تقديم نفسها في صورة الوسيط الذي يتمتع بالمصداقية في هذا النزاع، وذلك عبر الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الاطراف كافة، وهو ما اكد عليه نائب وزير الخارجية الروسي "سيرغي فيريشين" فى تصريح له فى اكتوبر ٢٠١٨ بقوله: "لقد لعبنا ونلعب دور الوسيط، لأن لدينا حوارا قائما، وتفاهمات جيدة مع جميع القوى السياسية؛ لدينا اتصالات عمل جيدة مع الحكومة اليمنية، التي هي حاليا خارج صنعاء، كما لدينا اتصالات مع ممثلي القوى السياسية المناوئة، ومع الحوثيين الذين يسيطرون على الوضع في صنعاء وبعض المدن الكبرى في اليمن".

وتكشف عديد المواقف التى تبنتها موسكو حيال الازمة اليمنة عن حقيقة دورها وطبيعته وحدودها وامكاناته، وذلك على النحو الآتى:

منذ سبتمبر ٢٠١٧، تقوم الحكومة الروسية بموجب عقد مبرم مع الحكومة اليمنية، بطبع الأوراق النقدية ونقلها بأمان من موسكو إلى عدن، حيث ساعد هذا العقد الحكومة اليمنية على تسديد رواتب موظفيها. كما تقدم المساعدات الانسانية إلى الشعب اليمنى ولكن عبر مسار الامم المتحدة وهو ما اشار إليه السفير الروسي لدى اليمن "فلاديمير ديدوشكين" المقيم فى الرياض بسبب الظروف الامنية فى العاصمة صنعاء، وذلك بقوله:"روسيا تقدم المساعدات الإنسانية لليمن، وذلك عبر قنوات مختلفة، ولكن قبل كل شيء، نساهم ماليا عبر خط الأمم المتحدة، وبالتوازي نقوم بإرسال المساعدات الإنسانية إلى اليمن بشكل مباشر، وذلك بمساعدة وزارة الطوارئ الروسية، نقوم بتوجيه رحلات جوية إلى اليمن".

ترحيب رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين "مهدي المشاط" فى يوليو ٢٠١٨ بـــ"أي دور روسي أو أوروبي لدعم الجهود الرامية للوصول لتسوية سياسية في اليمن عبر خلق قدر من التوازن في المواقف الدولية تجاه اليمن"، فى إشارة إلى الموقف الامريكى الذى يراه الحوثيون منحازا ضدهم، بل ما جاء على لسان عضو المكتب السياسي في جماعة الحوثيين عبد الملك العجري خلال زيارته لموسكو فى اكتوبر ٢٠١٨ بأن:" ليس لدينا مانع أن تكون روسيا مكانا لعقد المشاورات اليمنية إذا وافقت روسيا وطلبت منها الأمم المتحدة ذلك فنحن سوف نرحب بهذا الاقتراح لا يوجد لدينا أي مانع". ولكن من المهم الاخذ فى الاعتبار أن التوافق الحوثى مع روسيا ليس ممتدا على طول الخط، يؤكد على ذلك ما جاء على لسان زعيم الجماعة "عبدالملك الحوثي" فى حوار له فى ٢٣ مارس ٢٠١٨ ما نصه بشأن الموقف الروسى :"إن للروسي حساباته واهتماماته وسياساته، ولسنا مراهنين عليه ولا نعول عليه"، وهو ما تدركه روسيا جيدا فى تعاملها مع الملف اليمنى بأن الطرف الحوثى لن يكون طيعا فيما يمكن ان تقدمه روسيا من مبادرات تتطلب منه تقديم تنازلات، إذ تدرك تمام ان ادارة العلاقة مع الحوثيين لن يكون إلا عبر البوابة الايرانية، ويبقى التساؤل هل تستطيع روسيا الضغط على ايران لدوفع الحوثيين بتقديم تنازلات للوصول للحل السياسى؟ والاجابة على هذا التساؤل تظل مرهونة بمسار العلاقات الروسية الايرانية فى ملفات المنطقة وقضاياها.

استمرار التواصل مع حزب المؤتمر الشعبى العام حتى ما بعد مقتل الرئيس السابق "على عبد الله صالح"، والذى اعتبرت روسيا مقتله سببا فى تعقيد اكبر للازمة على حد وصف وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" ذلك بقوله:" إن مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح أدى لتفاقم خطير للأوضاع، وازدياد حركة الحوثيين تشدداً. وكان لديهم تحالف مع حزب المؤتمر الذي كان يرأسه صالح، وبعد ذلك ظهرت خلافات داخلية بينهما. وحثثنا الطرفين على الانضمام إلى الحوار اليمني الشامل، وبدا أنه تـــم

إيجاد تفاهم بينهما، ولكن شيئاً لم يحصل"، محملا فى الوقت ذاته الحوثيين مسؤولية تفاقم الأزمة في اليمن، ولذا حرصت موسكو على الاستمرار فى التواصل مع نجله "أحمد صالح" المقيم فى الامارات، حيث التقى نائب وزير الخارجية الروسي "ميخائيل بوغدانوف" به فى مقر اقامته فى يناير٢٠١٨، حيث أكد خلالها على الدور الذي يمكن أن يلعبه حزب المؤتمر الشعبي العام من أجل التوصل إلى حل في اليمن".

ثالثا – الجنوب اليمنى ... محور التحرك الروسى وهدفه:

فى ضوء الاهداف الروسية حيال اليمن والتى سبق الاشارة إليها، يمكننا تفهم جوهر العلاقة الوثيقة التى لا تزال تحتفظ بها موسكو مع الفصائل اليمنية فى الجنوب مثل الحزب الاشتراكي اليمني الذي يشكل الجناح السياسي للمجلس الانتقالي الجنوبي، إذ ترى موسكو أن الاحتفاظ بعلاقة ايجابية مع هذه الفصائل يحقق لها هدفها الرئيس فى انشاء قاعدة لها فى تلك المنطقة والتى تعد بوابة لموسكو لممارسة نفوذ واسع في القرن الأفريقي.

ولذا، تسعى موسكو جاهدة سواء عبر جهودها الدبلوماسية لردم الهوة بين دعمها للحكومة الشرعية ومساندتها للحراك الجنوبى، عبر دعم مشاركة ممثلى الجنوب فى عملية تسوية النزاع، وذلك من خلال العمل على فصل مقاتلي المجلس الانتقالي الجنوبي عن جناحه السياسي، حيث يُتيح هذا التمييز لموسكو منح اندفاعة لأعضاء المجلس الانتقالي الجنوبي الذين يسعون إلى تعزيز الحكم الذاتي لمنطقة جنوب اليمن ضمن حكومة هادي، وإضعاف الانفصاليين المتشددين الذين يريدون إنشاء دولة مستقلة في جنوب اليمن من شأنها أن تعزل الفصائل الموالية للروس من أروقة السلطة، وهو ما يفسر قبول موسكو بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢١٦، الذي يُكرس مبدأ عدم تقسيم اليمن، والموافقة على العمل من أجل نبذ العنف السياسي. وفى الوقت ذاته تسعى روسيا إلى عدم التصادم مع الموقف السعودى

الداعم للحكومة الشرعية ورافضا الانقلاب الحوثى، وهو الموقف ذاته الذى اتخذه المجلس الانتقالى الجنوبى فى رفضه الاحتلال الحوثي لمدينة الحديدة المرفئية المحورية.

وفى هذا الخصوص، برز الموقف الروسى من المبادرة الأممية التى جري بموجبها جولات الحوار فى السويد فى نوفمبر ٢٠١٨، حيث دعا وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" فى بيان له إلى تطوير الحوار الوطني بمشاركة كل القوى السياسية الرئيسية في اليمن وتحت رعاية الأمم المتحدة، وعدم قصر الحوار على طرفى (الحكومة والحوثيون) وذلك فى اشارة صريحة إلى ممثلى الحراك الجنوبى.

رابعا - الموقف الروسى فى الازمة اليمنية ... وساطة ناجحة أم مصالح محركة؟

فى ضوء كل ما سبق، يمكن القول إن الدور الروسى فى الازمة اليمنية لا يزال يراوح مكانه بسبب محاولاته المستمرة فى حرصه على الوقوف على مسافة واحدة من الاطراف المنغمسة فى الازمة اليمنية وتحديدا ايران والمملكة العربية السعودية، وهو ما تجلى فى مبادرة روسيا الاخيرة التى طرحها وزير الخارجية الروسى "سيرجى لافروف" تزامنا مع بدء جولة المفاوضات اليمنية فى السويد فى نوفمبر٢٠١٨، إذ جاء فى بيان وزارة الخارجية الروسية ما نصه:" نحن نشارك في فريق الدعم الذي يجتمع من أجل مساعدة المبعوث الخاص إلى اليمن، وآمل بأنه سيقوم بتفعيل مبادرة غير متحيزة للتوحيد، من دون الوقوف إلى جانب أحد وأنه سيكون من الأسهل حل العديد من القضايا في المنطقة إن كان هناك تفاهم بين مجلس التعاون الخليجي وإيران، ولكن الشكوك تجاه بعضهما البعض، والامتناع عن الاتصالات يعقد الأمور فقط ... وأن روسيا مستعدة لمساعدة طهران والرياض على إقامة الحوار، هما بلدان إقليميان كبيران، ولا يمكن ألا تكون لهما مصالح في المناطق المتاخمة، وعليهما صياغة قواعد اللعبة. ولذلك فإننا على استعداد لمساعدتهما".

والحقيقة أن هذا الدور الروسى او ما يمكن أنم نطلق عليه وساطة روسية للتقارب بين الطرفين (السعودى والايرانى) لن يكتب لها النجاح او لن تحظى بالقبول من الاطراف نظرا لعاملين:

الأول- اغفال موسكو لحقيقة التوجهات الايرانية فى المنطقة وسياستها التمددية فى شئون الجوار الجغرافى المباشر بما يهدد الامن الخليجى، فالأزمة ليست فى اليمن فحسب، بل تتمحور فى تدخلات ايران المستمرة من شئون دول المنطقة، فهل تستطيع موسكو الزام ايران باحترام سيادة واستقلالية كل دولة ومنعها من التدخل فى شئونها الداخلية؟ بل المتابع للموقف الروسى فى مجلس الأمن يجد ثمة معارضة روسية لاصدار اى قرار اممى يدين الدور الايرانى فى الازمة، على غرار ما جرى فى فبراير ٢٠١٨ حينما رفضت موسكو مشروع قرار تقدمت به أمريكا وبريطانيا وفرنسا في مجلس الأمن، حول انتقاد وصول أسلحة إيرانية للحوثيين في اليمن.

فضلا عن ذلك أن ثمة توافق بين الحكومة اليمنية والتحالف العربى بقيادة المملكة العربية السعودية وروسيا ذاتها على ما يطرحه المجتمع الدولي فى مبادرات لتسوية النزاع سلميا وبعيدا عن القوة العسكرية، وهو ما تجلى مؤخرا فى موافقة روسيا على قرار مجلس الامن الذى تقدمت به بريطانيا والصادر فى ١٦ يناير ٢٠١٩ والخاص بنشر قوات دولية فى مدينة الحديدة لمراقبة وقف اطلاق النار لضمان نجاح مفاوضات السويد التى تدعمها موسكو بقوة كما جاء فى تصريح السفير الروسي في اليمن "فلاديمير ديدوشكين" فى ١٨ نوفمبر ٢٠١٨ بشأن وثيقة الحل الجديدة التى تقدم بها المبعوث الأممي الى اليمن "مارتن غريفيث"، حيث اشار إلي أنه: "للمرة الاولى منذ ثلاث سنوات منذ بدء الصراع في اليمن، تم تقديم وثيقة محددة يجب دعمها من جميع أطراف الصراع ومن المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن الدولي.. شريطة أن تكون الوثيقة إلزامية وهذا أمر ذو أهمية جوهرية. إلى جانب ذلك سيكون هناك تنازلات صعبة يتعين على الجانبين تقديمها، حيث تتحدث الوثيقة عن المعايير الأمنية الأساسية

والخطوات السياسية التي من شأنها في نهاية المطاف وضع حد للصراع واستعادة الدولة في اليمن".

الثانى، أن الازمة اليمنية لم تعدا صراعا او نزاعا بين طرفين يمنيين (الحكومة والحوثيين) كما كان الحال فى الحروب التى شهدتها اليمن قبل احداث ٢٠١١ حينما جرت ست جولات من الصراع بين الحكومة اليمنية آنذاك برئاسة الرئيس السابق "على عبد الله صالح" وجماعة الحوثيين، وإنما الأزمة اليمنية اليوم أضحت اكثر تشابكا وتعقيدا سواء على مستوى الفاعلين المحليين أو الاطراف الاقليمية والدولية المنغمسة فى تفاصيلها، بل الموقف الروسى ذاته فى مساندته للحراك الجنوبى وإن ظل موقفها معارضا للتقسيم، يعطى انطباعا أن حلحلة الازمة اليمنية والتوصل إلى تسوية ترضى الاطراف كافة تحتاج إلى رؤى غير تقليدية ومبادرات غير نمطية تأخذ فى حسبانها تعددية الاطراف وتشابكية المواقف وتعارض المصالح.

نهاية القول إن موقف روسيا فى اليمن جد حذرة، فليس هناك من خيار أمام موسكو غير الاعتراف بحكومة هادي، حتى لا تظهر متناقضة مع دفاعها المستمر عمّا تراه شرعية لنظام بشار الأسد. لكنها، وعكس بقية القوى الكبرى، تبحث عن حلٍ سياسي يشرك الحوثيين في السلطة، إذ لا تريد أن يبقى مجال الحكم محصوراً أمام حكومة "هادى" المحسوبة على خصومها، فهل تنجح موسكو فى ذلك؟